الاستعانة بالوساطة العربية لاجهاض الثورة وانهاء الاضراب[٦٥]. وبناء على رغبة بريطانيا، في هذا المجال، سارعت الانظمة العربية القائمة آنذاك باستخدام نفوذها وضغوطها على الفلسطينيين. والواقع ان الاستجابة للوساطة لم تكن فورية، لكن استمرار الحاح الوسطاء حمل القيادة الفلسطينية، ممثلة بمفتي فلسطين، الى قبولها[٦٦]. فجاء، بعد ذلك، النداء الذي وجهه الملوك العرب، عبدالعزيز آل سعود وغازي بن فيصل ويحيي حميدالدين والامير عبدالله:

«الى ابنائنا عرب فلسطين،

«لقد تألمنا كثيراً للحالة السائدة في فلسطين. فنحن، بالاتفاق مع اخواننا ملوك العرب والامير عبدالله، ندعوكم للاخلاد للسكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل. وثقوا باننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم»[٦٧].لا بد من القول، هنا، ان القيادة الفلسطينية، الممثلة باللجنة العربية ورئيسها، تتحمل مسؤولية كبيرة في قبولها بالوساطة العربية والاذعان لها، وفي دعوتها الى فك الاضراب والتوقف عن الثورة. وبذلك «تمكنت القيادة التقليدية من اجهاض اعنف ثورة عرفتها فلسطين واكبر اضراب شهدته المنطقة في تاريخها الحديث»[٦٨].

وبالفعل، توقف الاضراب والثورة. وبات الشعب الفلسطيني ينتظر مساعي الحكام العرب مع بريطانيا. لكن خيبة الأمل جاءت سريعة، اثر تصريح لوزير المستعمرات، قبل سفر لجنة بيل الملكية، حول ابقاء الهجرة مستمرة في اثناء تحقيق اللجنة، الامر الذي دفع اللجنة العربية العليا الى اعلان مقاطعة هذه اللجنة. وعادت الوساطة الرسمية العربية ممثلة باصحاب النداء المشهور لتضغط، من جديد، للامتناع عن المقاطعة. وعادت القيادة العربية الفلسطينية للانصياع الى طلب اصحاب النداء[٦٩].

على ان الحكومة البريطانية لم تظهر اي ميل نحو تغيير سياستها المنحازة لليهود بعد تعيين لجنة بيل الملكية للتحقيق في احداث ١٩٣٦. ففي تصريح لرئيس وزرائها بلدوين، قال: «ان حكومة صاحب الجلالة مسؤولة عن ادارة وحماية فلسطين طبقاً لنصوص صك الانتداب، وهي عازمة على تنفيذ تلك المسؤولية حتى النهاية». من جهته، اصرَّ وزير المستعمرات، في تصريح له، على انه واثق من ايجاد «الوسائل الكفيلة لتحقيق سلام دائم في فلسطين ضمن اطار الانتداب والتزاماته الثنائية»[٧٠].

غير ان لجنة بيل رأت، بعد ان شرحت اسباب الاضطرابات والتي ابرزها رغبة اهالي فلسطين في نيل الاستقلال ورفضهم انشاء «الوطن القومي اليهودي» على ارضهم، استحالة تطبيق الالتزام الثنائي المبني على وعد بلفور والذي تضمنه صك الانتداب. لقد اكدت اللجنة «ثبوت عدم امكان التوفيق بين هذه الالتزامات»، وذكرت انه «ما دامت فلسطين على ما هي عليه، فليس في وسعنا ان نجيب طلب العرب للحكم الذاتي، وان نضمن في الوقت نفسه انشاء الوطن القومي اليهودي». ولكن «لو اخذ كل من الالتزامين على حدة، لوجد انه يتفق مع ميول بريطانيا ومصالحها»[٧١].

إن تأكيد اللجنة هذا هو دحض للمقولات البريطانية المخادعة السابقة التي دأبت على القول بامكان تطبيق الالتزام المزدوج نحو الفلسطينيين واليهود. لهذا اقترحت اللجنة، في تقريرها، ان يصار الى التقسيم، فتقوم دولة عربية تضم شرق الاردن مع القسم من فلسطين